



رئاسة الوزراء

٢٩٤٣٩ / / / ١٥

الرقم / ١٥ / ذو القعدة / ١٤٤٠

التاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٨

الموافق

معالي  
سماحة  
عطوفة

لاحقا لكتابي رقم د/٣٧٤٤١/١٥ تاريخ ٢٠١٦/٩/٦، والمرفق  
صوره عنه، بخصوص التقيد بالرأي القانوني الصادر عن ديوان التشريع  
والرأي.

على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة  
اعتبار الآراء القانونية الصادرة عن ديوان التشريع والرأي هي آراء استشارية  
واسترشادية ما لم تقترن بقرار من مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء، وتزويد  
رئاسة الوزراء بأي وجهة نظر قانونية مخالفة للرأي الذي يصدر عن ديوان  
التشريع والرأي، واعتبار ما جاء بكتابي المشار إليه أعلاه لاغيا.

على أن يتم مخاطبة رئاسة الوزراء عند طلب الآراء القانونية  
والاستشارية من ديوان التشريع والرأي، وقيام الديوان بمخاطبتي بالرأي  
القانوني الصادر عنه.

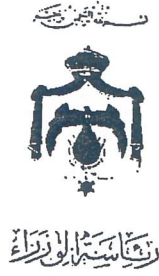
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الدكتور عمر الرزاز

نسخة / إلى معالي وزير دولة للشؤون القانونية  
نسخة/ إلى عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي

٦/٢٧



٣٧٤٤١ / / / ١٥

الرقم ١٤٣٧ / ذو الحجة /

التاريخ ٢٠١٦/٠٩/٠٦

الموافق

معالي  
سماحة  
عطوفة

باعتبار أن ديوان التشريع والرأي يتولى وفقا لنص الفقرة (د) من المادة (٧) من نظام ديوان التشريع والرأي رقم (١) لسنة ١٩٩٣ إبداء الرأي في الاستشارات القانونية التي تقدم من الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة ، ونظرا لقيام بعض الدوائر الحكومية بطلب الرأي من ديوان التشريع والرأي وعدم الأخذ به دون وجود أي حجج أو مبررات قانونية لذلك ، وبما أن بيان الرأي يحتاج إلى وقت وجهد وتفرغ كبير من ديوان التشريع والرأي ، على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة التقيد بالرأي القانوني الصادر عن ديوان التشريع والرأي مع أحقيتها بتزويد الديوان بأي وجهة نظر قانونية مخالفة للرأي الذي يصدر عنه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الدكتور هاني الملقني

نسخة/إلى معالي رئيس ديوان التشريع والرأي،  
إشارة لكتابكم رقم دت ٤٨/م/١/١ تاريخ

٢٠١٦/٨/٢٥

س ٨/٢٨